العربيةُ وسؤال المنهج

وقائع المؤتمر العلميّ الدوليّ الخامس لقسم اللغة العربية

في كلية التربية / القرنة - جامعة البصرة

المنعقد في الفترة ١٨-١٩/ ١٢ /٢٠٢٤.

الطبعة الأولى

مؤسسة دار الصادق الثقافية

طبع نشر توزيع

Scanned with CamScanner

الأسس المنهجية في التأليف النحوي العربي
المفعولات اختيارًا

الأستاذ الدكتور أحمد رسن صحن
جامعة البصرة – كلية الآداب – قسم اللغة العربية

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

المدخل - تعريف الأسس المنهجية في دراسة المفعولات

إنّ مفتاح الدخول إلى موضوع البحث يُوجب على الباحث معرفة المفاهيم المُشْترِكَة في تأليف بنية عنوان هذا البحث في البيان التعريفي الآتي:

١- تعريف المنهج

المقصود بالمنهج في هذا البحث الخطة التفصيلية التي ((هي الهيكلية العامة للدراسة التي تتألف من مكونات هي الأبواب والفصول والمباحث والفقرات))[١].

إنّ ما نريد التركيز عليه في هذا البحث هو ترتيب مكونات الموضوع العلمي الذي يقصد به ((جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم واحد، ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدّم والتأخّر))[٢]. أو هو((ذكرُ كلّ شيء من مطالبه في مرتبته))[٣]. وهذا التقديم والتأخير في أجزاء الموضوع لا

(١) المنهج النحوي في نماذج من الرسائل الجامعية العربية – المفهوم والإشكالات. مجلة العميد ، مجلد ١٣. العدد٥٠: ٦٩.
(٢) التعريفات – الجرجاني: ٥٩.
(٣) فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح: ١٨٤.

Scanned with CamScanner

بدّ أنْ يقوم على أسس سليمة ضابطة للأجزاء كلّها حتى توضع في مواضعها الصحيحة، ومراتبها الدقيقة.

٢- الأسس المنهجية

يرى د. أحمد شلبي وجوب اتخاذ أساس منهجي صحيح لخطة الدراسة، وحذّر من العشوائية في المنهجية، فقال: ((يجب أن تخضع الأبواب والفصل في ترتيبها إلى أساس سليم، وفكرة منظمة، ورابطة خاصة، كالترتيب الزمني ... أو الأهمية، أو نحو ذلك، وليحذر الطالب أنْ يضع الأبواب والفصول ارتجالًا، وعلى غير أساس مقبول))[٤]. ولعلّ من المفيد للباحثين أنْ نذكر أقسام التقدّم الرتبي حتى ينتفع منها الباحثون باتّخاذ أساس ما يناسب دراستهم من الأقسام الآتية:

٢-١- التقدّم الطبعيّ

يقصد به ((كون الشيء الذي لا يمكن أنْ يوجد آخر إلا وهو موجود، وقد يمكن أنْ يوجد هو ولا يكون الشيء الآخر موجودًا، وأنْ لا يكون المتقدّم علة للمتأخر، ... كتقدّم الواحد بالاثنين، فإنّ الاثنين يتوقف على الواحد ولا يكون الواحد مؤثّرًا فيه))[٥]. أو هو((الذي يكون فيه المتأخّر محتاجًا إلى المتقدّم كالاثنين والواحد))[٦].

---

(٤) كيف تكتب بحثًا أو رسالة: ٣٥ - ٣٦.

(٥) التعريفات: ٦٨.

(٦) المعجم الفلسفي: ١/ ٣٢١.

Scanned with CamScanner

٢-٢- التقدّم الزّمانيّ

يُراد به ((ما له تقدّم بالزمان))[٧]. وبتعريف مفصّل: ((هو كون المتقدّم في زمان لا يكون المتأخّر موجودًا فيه، كتقدّم أرسطو على الفارابي))[٨].

٢-٣- التقدّم بالعليّة

تعريفه بأنه ((العلة الفاعلة الموجبة للنسبة إلى معلولها، وتقدّمها بالعلية))[٩]. والعلة والسبب في الإيجاد له السبق في الوجود قبل المعلول((فإنّ للعلة استحقاق الوجود قبل المعلول))[١٠].

٢-٤- التقدّم بالرتبة

يعني ((هو ما كان أقرب إلى مبدأ محدودة له، وتقدمه هو تلك الأقربية))[١١].

٢-٥- التقدّم بالشرف

((هو أنْ يكون للمتقدّم زيادة شرف على المتأخّر، كتقدّم العالم على الجاهل))[١٢].

---

(٧) التعريفات: ٦٨.

(٨) المعجم الفلسفي: ١/ ٣٢١.

(٩) التعريفات: ٦٨.

(١٠) المعجم الفلسفي : ١/ ٣٢١.

(١١) التعريفات : ٦٨.

(١٢) المعجم الفلسفي : ١/ ٣٢١.

Scanned with CamScanner

وقد تكون هناك أنواع أُخر من التقدّم والتأخّر يكتشفها إليها الباحثون بالاستقراء أو بغيره تصلح أنْ تكون أسسًا منهجية في دراساتهم.

٣- تعريف المفعولات

عرّف ابن السراج (ت٣١٦هـ) المفعولات بذكر أقسامها، فقال ((المفعول ينقسم على خمسة أقسم : مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعوله له، ومفعول معه))[١٣].

وعرّفها ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) باتصافها بعلامة الإعراب قائلًا: ((المنصوبات هو ما اشتمل على عَلَمِ المفعوليّة))[١٤]. وهذه المفعولات الخمسة لكل واحد منها تعريفات متعدّدة عند النحويين اذكر تعريفات ابن الحاجب؛ لأنّها أكثردقّةً فيما يأتي :

٣-١- المفعول المطلق

عرّفه ابن الحاجب بقوله : ((هو اسم ما فعله فاعل الفعل بمعناه))[١٥].

٣-٢- المفعول به

قال ابن الحاجب فيه: ((هو ما وقع عليه فِعْل الفاعل... ونعني بالوقوع : تعلّقه بما لا يعقل إلا به))[١٦]. والأفضل أنْ لا يستعمل "ما" اسم الموصول في

---

(١٣) الأصول في النحو : ١/ ١٥٩.
(١٤) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٣٨٧.
(١٥) المصدر نفسه : ٣٨٨. وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٩٥.
(١٦) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٤٠٥.

Scanned with CamScanner

تعريفه؛ لأنّه من الأسماء المبهمة، وصلة الموصولة " وقع عليه" ليست واضحة؛ لأنّ الوقوع عليه يفهم منه الوقوع الحقيقي للفعل على المفعول به، وليس المفعول به النحوي ما يقع عليه الفعل حقيقةً. وإنّما هو لفظ يتعلّق بالفعل لإتمام معناه؛ لذلك اضطّر إلى تبيين معنى الوقوع بقوله : " ونعني بالوقوع : تعلّقه بما لا يعقل إلا به".

٣-٣- المفعول فيه

عرّفه ابن الحاجب بدلالته النحوية : ((هو ما فُعِل فيه فعلٌ مذكور من زمان أو مكان))[١٧].

٣-٤- المفعول له

قال ابن الحاجب في تعريفه : ((هو ما فُعِل لأجله فعلٌ مذكور، مثل : ضربتُه تأديبًا))[١٨].

٣-٥- المفعول معه

عرّفه ابن الحاجب بقوله: ((هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظًا أو معنى))[١٩].

وهذه التعريفات وغيره من تعريفات النحويين للمفعولات تُعطي علامات فارقة بين المفعولات، وتكشف علاقة كلّ مفعول بفعله، وسنرى

---

(١٧) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٤٨٤. وشرح الرضي على الكافية : ٢/٤٨٧.
(١٨) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب : ٤٩١. وشرح الرضي على الكافية : ٢/٥٠٧.
(١٩) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب : ٤٩٧. وشرح الرضي على الكافية : ٢/٥١٥.

Scanned with CamScanner

النحويين قد أفادوا منها في انتزاع أسسهم اللفظية والدلالية في ترتيب هذه المفعولات.

التأسيس المنهجي في التأليف النحوي العربي

يُقصد بالتأسيس هنا عملية وضع الأسس التي يُبنى عليها التأليف في النحو العربي، ويشكّل هذا الموضوع فكرة موجزة تحيل على رؤية نسقية سارية في جميع مكونات نظرية النحو العربي تُؤسّس عقليًّا لمراتب موضوعات النحو العربي وجزئياتها، فتُعطى - في الفكر النحوي القديم - لكل موضوع مرتبة في سلّم المعرفة النحوية سواء في الإطار الموضوعي العام أم في الأُطر الموضوعية الخاصة مع محاولة النحويين التنظير لتلك الرؤية وإعطاء الأدلة العلمية لإثبات ذلك النسق الرتبي. ولعل لهذا الموضوع فوائد علمية معاصرة منها:

١- ضبط النسق المعرفي لدى الباحثين عند التفكير والتأليف.

٢- التركيز على التفكير الاستدلالي في المعرفة النحوية.

٣- فهم الخلاف العلمي في الرؤية العامة للنسق الرتبي، وعرض أدلته ومناقشتها. ثم اختيار الرأي الأقوى.

ويجد المدقّق في مؤلفات النحو العربي مبررات معلنة للتدليل على تسلسل موضوعات النحو العربي، تشكّل تلك المبررات والأدلة والإشارات أسسًا معرفية تُنظّم عليها المصنفات النحوية بدءًا من مفهوم النحو وتعريفه ومقدماته ثم موضوعاته ومسائل كلّ موضوع. والذي يتفحّص المتون النحوية يجد ذلك

Scanned with CamScanner

التأسيس الرتبي منصوصًا عليه في لغة النحويين. ويمكن أنْ توضع أسس مفصّلة لخريطة منهجية التأليف النحوي في جميع جزئياته، ويختصّ هذا البحث بالمفعولات؛ لسعة أبواب علم النحو.

قد جعل النحويون أصولًا منهجية يستند إليها التأليف، فهم يعلّلون ترتيبَ المادة العلمية في مصنفاتهم، بدءًا من الموضوع العام للنحو العربي وهو الكلام، ففي هذه المرحلة البحثية نظروا إلى ثلاثة مفاهيم هي : الكلام والكلم والكلمة، ولهم آراء في تقديم أحدها على الآخر، لا يسع المجال لبحثها مفصّلًا غير أنّه نشير إلى موقف بعضهم، فمنهجية ابن عصفور التي ألزم فيها البحث عن أحكام الكلم في الجملة قبل البحث عن أحكامها منفردة. ((اعلم أنّ الكلم لها أحكام في أنفسها قبل تركيبها، وينبغي أنْ يُؤخّر الكلام على ذلك لعلّة تُذكر عند الأخذ فيه، وأحكام في حين تركيبها))[٢٠].

والرضي الإستراباذيّ أدرك الربط المنطقي في تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام بناءً على أساس عقلي يقدّم الجزء على كلّه ((إنما قدّم حدّ الكلمة على حدّ الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو : معرفة الإعراب الحاصل بسبب العقد والتركيب؛ لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه))[٢١].

وقد تصوّر الفيلسوف ابن رشد خريطة الدرس النحوي، وقدّمها على أصل فلسفي ثابت هو كلّ شيء بسيط يتقدّم بالذات، (يقصد بالبسيط الشيء الذي

---

(٢٠) المقرب ـ ابن عصفور: ١/ ٤٦.

(٢١) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣١.

Scanned with CamScanner

ليس فيه أجزاء) على الشيء المركّب من أجزاء بقوله: ((وأما نحو الترتيب المستعمل في أجزائها، فلأنّ البسيط من كل شيء قبل المركب، الترتيب الصناعي يقتضي أنْ يبتدأ بالألفاظ المفردة ثم المركبة ثانيًا ثم اللواحق كان ثالثًا. وهذا الجنس هو الذي يدخل فيه الإعراب لكن لما كان علم الإعراب هو أشهر أقسام هذه الصناعة، وأكثرها فائدة؛ رأى النحاة أنْ يقدموا هذا الجزء، لكن لما أرادوا أنْ يتكلموا فيه أولًا دعتهم الضرورة إلى أنْ يقدموا بين يديهم من علم الألفاظ المفردة ما يجري مجرى المقدمات لما قصدوا إليه من معرفة الإعراب))[٢٢].

واعتمد النحويون أساس البساطة العقلي في تسلسل موضوعاتهم النحوية حتى صار ملزمًا عندهم، وجعلوه ضرورة عقلية في مصنفاتهم ((وينبغي أنْ يُعرف البسيط قبل مركّبه. إنْ أمكن ذلك. فلهذا بدأ النحويّون بذكر ما يقع به الفصل بين الأسماء والأفعال وحروف المعاني والحروف من الحدود والخواص. فللاسم حدّ، وللفعل حدّ، ولكلّ منهما خواصّ ولوازم. فربما ظهر لك الحدّ في بعض الأسماء والأفعال قبل ظهور الخاصّة. وربما ظهر لك في بعض آخر الخاصّة قبل ظهور الحدّ، فاجعل أبدًا ما تعلمه طريقًا إلى ما لا تعلمه، حتى يفضي بك ذلك إلى نيل المطالب بعون الله))[٢٣].

وعند النظر في أقسام الكلمة قدّم النحويون الحديث عن الاسم قبل قسيميه: الفعل والحرف؛ لأصالته، وضرورته عند تأليف الجملة التي لا

---

(٢٢) الضروري في النحو ـ ابن رشد: ١٠١.

(٢٣) شرح اللمع لابن برهان: ٢.

يمكن أنْ تخلو منه، فـ((بدأ بالاسم قبل الفعل والحرف؛ لأنّ الاسم هو الأصل؛ إذ كان الكلام لا يخلو منه، وقد يخلو من الفعل والحرف، فلمّا افتقر الكلام إليه قدّم وبُدِئ به))[٢٤].

وتأخّر الكلام عن الفعل؛ لأنّ تصوّره في الذهن بعد تصوّر الاسم الذي يُسند إليه، ((وأما الفعل فجاء به بعد الاسم؛ لأنّه يُخبر به عن الاسم، ويأتلف معه، فيُفيد، والحرف لا يُخبر به عن الاسم، ولا يفيد معه إلا في حرف واحد، وهو قولهم: يا زيدُ في النداء، وإنّما أفاد؛ لأنّ (يا) هاهنا نابت مناب جملة من فعل وفاعل. ثم بعدهما الحرف؛ لأنّ معناه فيهما فافتقر إلى تقدّمهما عليه))[٢٥].

وأبواب النحو العربي كلّها لها أسس منهجية عند النحويين... فإذا تجاوزنا أبواب الأسماء المرفوعات، ودخلنا إلى أبواب المنصوبات نجد النحويين رتّبوها على أسس نلّم بها باستقراء أبرز مصنفاتهم التي ذُكرت فيها تلك الأسس في النحو الآتي:

١- محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)

قدّم ابن السراج منهجية واضحة في دراسة الأسماء المنصوبات بعد الأسماء المرفوعات، وبيّن قسمتها على قسمين:

١- العام الكثير الذي يحتل المرتبة الثانية بعد المرفوعات الأصول وتوابعها المرفوعات.

٢- الآخر هو الاسم المفيد بعد اسم مضاف، أو اسم فيه نون ظاهرة أو مضمرة.

---

(٢٤) البيان في شرح اللمع: ٦.

(٢٥) المصدر نفسه: ٧.

Scanned with CamScanner

والقسم الأول هو المقصود به الأسماء المنصوبات في هذا البحث، وهو قسمان : المفعول ومشبه بالمفعول. وهذا التقسيم يُفهم منه أنّه قدّم المفعول؛ لأصالة معنى المفعولية فيه، وأخّر الثاني؛ للشبه بالمفعول، والشبيه يأتي بعد المشبه به في التفكير العام. ثم رتّب المفعولات : مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه.[٢٦].

إنّ صدارة المفعول المطلق في مراتب المفعول مؤسَّسة على أصالة المفعولية فيه، وهو المفعول الحقيقي في الجملة، فمعنى : ضربتُ فعلتُ ضربًا، والمفعول به ليس هو المفعول الحقيقي الذي يقوم به الفاعل، فليس معنى : ضربتُ زيدًا، فعلتُ زيدًا؛ لأنّ الفاعل لزيد هو الله تعالى[٢٧].

ونجد إشارة منهجية عند ابن السراج في تقديم المفعول المطلق على غيره من المنصوبات تتمثّل في الأساس الدلالي المنتزَع من العلاقة بين الفعل والمصدر، فـ((إنّ الفعل لا ينصب شيئًا إلا وفي الفعل دليل عليه، فمن ذلك المصادر؛ لأنّك إذا قلتَ : قام ففي "قام" دليل على أنّه فعل قيامًا، فلذلك قلتَ : قام قيامًا. فعدّيته إلى المصدر، وكذلك تعديه إلى أسماء الزمان؛ لأنّ الفعل لا يكون إلا في زمان، وتعديه إلى المكان؛ لأنّه يقع فيه... وأحقُّ ذلك به المصدر؛ لأنّه مشتق من لفظه ودالٌّ عليه))[٢٨]. فهناك أولويّة للمصدر الذي هو المفعول

(٢٦) ينظر: الأصول في النحو : ١/ ١٥٩.

(٢٧) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ١٥٩- ١٦٠.

(٢٨) المصدر نفسه : ١/ ١٦١.

Scanned with CamScanner

المطلق بالفعل تفرض تقديمه على سائر المفعولات، وهي ارتباطه الشديد بالفعل، فكلّ فعل دالّ على مصدره بالمعنى، ومرتبط به من جهة لفظه.

ثم قسّم ابن السراج المفعول المطلق قسمين: ما ليس فيه فائدة وما فيه فائدة. والأول لتوكيد فعله، والثاني قسّمه قسمين: مبيّن نوع الفعل ومبيّن عدد مرات الفعل[٢٩]. ونفهم أساس ترتيب هذين القسمين أنّه المعنى الذي يحمله المفعول المطلق، فإذا دلّ على معناه الأصلي تقدّم على غيره، وإذا دلّ على معنى جديد تأخّر عن الأول.

وإنّ الموكّد لفعله ليس فيه إضافة لفظية أو معه، في حين المبيّن لنوع فعله يقع معه النعت، والمبيّن لمرات فعله تُزاد عليه ياء التثنية أو حروف الجمع. فالمفرد قبل المفرد الموصوف وقبل المثنى والجمع. فله الأصالة في الوضع ما يجعله يستحقّ التقديم على قسيميه. ولعلّ تقديم المبيّن للنوع على المبيّن للمرات بسبب بقائه مفردًا من غير الزيادة اللاحقة للتثنية والجمع.

ويأتي المفعول به بعد المفعول المطلق، وقسم الأفعال على أساس عدد المفعول به الذي تتعدّى إليه : مفعول واحد واثنين وثلاثة.[٣٠]. وهذا التقدّم في العدد يُعدّ من التقدّم الطبعي الذي ليس فيه علة ومعلوم، ولا يؤثر المتقدّم في المتأخر، لكن المتأخّر يحتاج إلى المتقدّم مثل الاثنين والواحد[٣١].

---

(٢٩) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٦٠.

(٣٠) ينظر : المصدر نفسه: ١/ ١٧٢.

(٣١) ينظر : التعريفات : ٦٨. والمعجم الفلسفي: ١/ ٣٢١.

Scanned with CamScanner

أما المفعول له فيأتي بعد المفعول به على أساس لغوي دلالي وهو الشبه بالمفعول به، فإنّ العامل فيه ليس فعله مثل المفعول فيه بخلاف المفعول المطلق الذي ينصب بعد فعله المشتق منه. ((فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين فعله نسب))[٣٢]. فهذا التصوّر المنهجي يضع المفعول لأجله موضعه التالي للمفعول به؛ لأنّ المشبه يأتي بعد المشبه به، ويأتي بعده المفعول معه؛ لأنّ الفعل يعمل به بتوسط واو المعية[٣٣]. وقد أخّر ابن السراج باب المفعول معه عن المفعول له معلّلًا هذا المنهج التأليفي بأساس عقلي وهو وجود دليل عقلي يفهم من كلامه ((إذا قلتَ : جئتُ طلبَ الخير. إنّ في "جئت" دليلًا على أنّ ذلك لشيء. وإذا قلتَ: صنعت وأباك، فليس في "صنعت" دليل على أنّ ذلك مع شيء؛ لأنّ لكل فاعل غرضًا له فعل ذلك الفعل، وليس لكل فاعل مصاحب لا بد منه، ولا يجوز حذف الواو في ما صنعت وأباك، كما جاز حذف اللام في قولك: فعلت ذلك حذار الشرّ. تريد : لحذار الشرّ؛ لأنّ حذف اللام لا يلبس، وحذف الواو يلبس. ألا ترى أنّك لو قلت : ما صنعت أباك، صار الأب مفعولًا به))[٣٤].

٢- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت٣٧٧هـ)

نظر أبو علي الفارسي إلى الجملة وتمام المعنى فيها، وجعل هذا الأمر الأساسَ في قسمة الأسماء المنصوبات قسمين:

---

(٣٢) الأصول في النحو: ١/ ٢٠٦.

(٣٣) المصدر نفسه: ١/ ٢٠٩.

(٣٤) المصدر نفسه: ١/ ٢١٢.

Scanned with CamScanner

١- ما يأتي بعد تمام الكلام.

٢- ما يأتي منصوبًا عن تمام الاسم.

وقسم الأول قسمين على الأساس الذي ذكره ابن السراج، وهو المفعولية وشبه المفعولية، ثم سلسلَ المفعولات على التوالي : مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، مفعول معه، ومفعول له، وألمح أبو علي إلى أساس منهجي في ترتيب المفعولات مقدَّمًا المفعول المطلق عليها بناء على الإطلاق والتقييد، فما كان مطلقًا مقدَّم على المقيّد بقوله: ((فالأول من ذلك المفعول المطلق لم يقيّد بشيء من حروف الجر، والأفعال اللازمة والمتعدية تتعدّى إلى المصدر : قمتُ قيامًا، وعلمتُ علمًا))[٣٥]. فضلًا عن قرينة منهجية مبنية على الاستقراء، وهي أنّ الأفعال اللازمة والمتعدّية تتعدّى إلى المفعول المطلق. فيكون استعمال المفعول المطلق أكثر من استعمال غيره من المفعولات الأُخر ما يفرض تقديمه عليها؛ للأهمية و الحاجة الماسة في توضيحه قبل غيره ممّا يمكن أنْ يستغنى عنه في الأفعال اللازمة التي لا يستعمل معها كالمفعول به.

ونجد المفعول به يحتلّ المرتبة الثانية في المفعولات عند أبي علي، ورتّب أقسام المفعول به الفعل على أساس عددها، فهي واحد واثنان وثلاث[٣٦]. وقدّم أبو علي الفارسي في باب الظرف ظروف الزمان على ظروف المكان متبنيًّا كثرة الاستعمال في تقديمه التي تشير إلى أهمية ظرف الزمان، فإنّ ((الظروف من المكان ليست

(٣٥) كتاب الإيضاح: ١٥٠.

(٣٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٣.

Scanned with CamScanner

كالظروف من الزمان في أنّ جميع الأفعال تتعدّى إلى جميع ضروبها، وإنّما يتعدّى الفعل الذي لا يتعدّى إلى ما كان منها مبهمًا، ومعنى المبهم أنْ لا تكون له نهاية معروفة ولا حدود محصورة، فمن ذلك الجهات))[٣٧].

ثم جاء بعد الظرف بالمفعول معه الذي يعمل فيه الفعل بواسطة الحرف: واو المعية[٣٨]. ولعلّ الواسطة هي التي تجعله في هذه الرتبة؛ فإنّ ما تقدّم قبله من المفعولات ليس بينها، وبين فعلها واسطة في الأصل. فما ليس معه واسطة يتقدّم على ما معه الواسطة.

وجعل المفعول له آخر المفعولات من غير أنْ يذكر مبرّرًا لهذا التأخير، ومخالفًا ترتيب ابن السراج الذي قدّم المفعول له على المفعول معه[٣٩].

٣- أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ)

سلك الثمانيني مسلك المتقدمين عليه في قسمة المفعولات وترتيبها، بناء على أساس المشابهة وغيرها. فما كان أصلًا في المفعول فهو مقدّم على ما كان مشابهًا للمفعول، والمفعولات هي : مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه، فاستقرّ رأيه على ترتيب ابن السراج ثم بيّن أسسه المنهجية في ترتيب المفعولات ناظرًا إلى السياق الخارجي الذي تحيل عليه مكونات الجملة، ومنها المفعولات. فعلّل تقديم رتبة المفعول المطلق قائلًا :

---

(٣٧) كتاب الإيضاح: ١٦٠.

(٣٨) ينظر : المصدر نفسه: ١٦٨.

(٣٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٠.

((وإنّما قدّم المفعول المطلق على المفعولات؛ لأنّه هو المفعول الحقيقي الذي أخرجه فاعله من العدم إلى الوجود بعد أنْ لم يكن))[٤٠].

فإنّ المفعول المطلق له المرتبة الأولى في تسلسل المفعولات؛ لأنّه المفعول الحقيقي وهذا المعنى ذكره ابن السراج وأبو علي الفارسي إلا أنّ الثمانيني ربط هذا المعنى بالوجود الخارجي ربطًا فلسفيًّا، وما يبحث عنه النحوي إنّما هو الألفاظ ومعانيها، وليس واقعها الخارجي. فإنّ المفعول المطلق هو اسم منصوب يدلّ على الحدث، وهذا الحدث يُشيرُ إلى حقيقة خارجية تتحقّق بفاعلها الخارجي بعد أنْ كانت معدومة، وتلك الحقيقة الخارجية ليس للنحو شأن في دراستها. وإنّما دلالة المفعول المطلق على الحدث الذي يُسند إلى الفاعل هي التي تكون مسألة من مسائل النحو في باب المفعول المطلق.

وجعل أساس مجيء المفعول به بعد المفعول المطلق أثر الفعل فيه، وأنّه نهاية الفعل((وذكر بعده المفعول به؛ لأنّه الذي تحلّ فيه تأثيرات الفعل، وهو الطرف الثاني للفعل؛ لأنّ الفعل له ابتداء وانتهاء، فابتداؤه الفاعل؛ لأنّه عنه يظهر ، ومنه يحدث، ونهايته وغايته المفعول؛ لأنّه إليه يصير وينقطع))[٤١]. وهذا الأساس معنوي يشيرُ إلى أصل فلسفي يقدّم فيه الفاعل على المفعول به؛ لأنّ الفعل علة لفعله، ويتأخر المفعول به عنه؛ لأنّه غاية للفعل عنده ينتهي، ويتمّ المعنى به. فتكون العلة الغائية متأخرة عن العلة الفاعلية. وإذا ما ربطنا

(٤٠) شرح اللمع لابن جني: ١/ ٤٢٣.

(٤١) المصدر نفسه: ١/ ٤٢٣.

Scanned with CamScanner

المفعول المطلق بالمفعول به في ضوء رؤية الثمانيني المنهجية الفلسفية نجد أنّ المفعولية متقدّمة على الغاية في الفكر الفلسفي.

ثم بيّن أساس مجيء المفعول فيه بعد المفعول به، وقبل المفعول له؛((لأنّ الفعل لا بد أنْ يحدث في زمان ومكان وهما المفعول فيه، وإنّما وجب تقديمها على المفعول له؛ لأنّ الفعل قد يقع من البهيمة والمجنون والطفل. وكلّ واحد من هذه الأشياء لا غرض لفاعله؛ لأنّ هذه الأشياء غير عاقلة ولا مكلّفة، ولا بد أنْ يقع في زمان ومكان، فصار الفعل إلى الزمان والمكان أحوج منه إلى الغرض))[٤٢].

فنفهم من تعليلات الثمانيني لترتيبه المفعولات أنّ الاستعمال اللغوي يفرض ملازمةَ المفعول فيه للفعل، واستغناء الفعل عن المفعول له في موارد من الاستعمال. فأوجب هذا الاستعمال الملازم للمفعول فيه تقديم المفعول فيه على المفعول له.

ثم أتى بأساس منهجي لترتيب المفعول له متوسطًا بين المفعول فيه والمفعول معه مؤخّرًا المفعول معه على أساس استقرائي قائلًا: ((ثم ذكر المفعول له؛ لأنّ الفعل لا يقع من عالم به إلا لغرض وإلا كان مقبحًا مسفهًا، فقدّمه على المفعول معه؛ لأنّ الفعل ينفرد به فاعل واحد من غير أنْ يشاركه فيه مشارك، وذكر المفعول معه آخرًا؛ لأنّ الفعل قد يقع من اثنين فصاعدًا))[٤٣]. فالأساس الاستقرائي هو كثرة استعمال الفاعل الواحد مع الفعل، وقلة استعمال أكثر من فاعل مع الفعل. إلا أنّ

(٤٢) شرح اللمع لابن جني: ١/ ٤٢٣.
(٤٣) المصدر نفسه: ١/ ٤٢٣.

Scanned with CamScanner

هذا الأساس لا يخصّ المفعول له، بل يشمل جميع المفعولات عدا المفعول معه، فإنّ الفاعل واحد معها. فهو أساس ودليل عام لتقديم المفعولات على المفعول معه. ويبدو أنّ تقديم المفعول له على المفعول معه؛ لوجود غرض فيه، ويخلو المفعول معه من الغرض الذي يدلّ عليه المفعول له، فضلًا عن وجود الواسطة: واو المعية بينه وبين فعله والتي ذكرها ابن السراج وأبو علي الفارسي من قبله.

٤- محمد بن الحسن الإستراباذيّ (ت٦٨٨هـ)

تبنّى الرضي الإستراباذيّ الأسس المنهجية عند النحويين السابقين في ترتيب المفعولات، فشرع بتبيين منهج ترتيب المفعولات قبل البحث التفصيل في كلّ واحد منها. وبدأ بالمفعول المطلق؛ وهذا الأساس هو تقديم المفعولية الحقيقية على غيرها؛ ((لأنّه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل، وفَعَلَه، ولأجل قيام هذا المفعول، به صار فاعلًا؛ لأنّ ضاربية زيد في قولك : ضربتُ زيدًا ضربًا؛ لأجل حصول هذا المصدر منه))[٤٤]. أما المفعولات الأُخر فليست مفعولات حقيقية ممّا فعله الفاعل وأوجدها[٤٥]. فليس لها حقّ التقدّم على المفعول المطلق الذي نال رتبة المفعول الحقيقي بمعنى أنّه يدلّ على المفعول الواقعي الذي قام بإيجاده الفاعل الحقيقي.

وقد أدرك الرضي أنّ المفعول له مفعول للفاعل، وصادر منه غير أنّ فاعليته ليست بسبب قيام هذا المفعول به ((ألا ترى أن كون المتكلم زائرًا في قولك: زرتُك

---

(٤٤) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٩٥.

(٤٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٩٥.

Scanned with CamScanner

طمعًا، ليس لأجل قيام الطمع به. بل لأجل الزيارة))[٤٦]. ثم انتهى به النظر المنهجي إلى ((أنّ المفعول المطلق أخصّ بالفاعل من المفعول له، فهو أحقّ بتقديم ذكره، وأيضًا لا فعل إلا وله مفعول مطلق؛ لأنّ طلب الفعل الرافع للفاعل، له ؛ أشدّ من طلبه لغيره، ألا ترى أنّه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه، يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم المفعول منه، بلا قيد آخر، ففي قولك : ضرب زيد عمرًا، يومَ الجمعة وخالدًا إكرامًا لك: زيد ضارب، وعمرو مضروب))[٤٧].

وبيّن الرضي أساس تقديم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه وهو الحاجة الضرورية التي توجب ذلك التقديم، وهو ما عبّر عنه النحويين السابقين بضرورة وقوع الفعل في زمان ومكان، ولا توجد ضرورة احتياج الفعل إلى العلة والمصاحب[٤٨]. وقدّم المفعول له على المفعول معه؛ لأنّ الأفعال التي لا علة لها ولا غرض قليلة، فالكثير يُقدّم على القليل؛ للحاجة إلى توضيحه بسبب كثرة استعمال في التداول العربي. وقد أخّر المفعول معه بناء على قلته فضلًا عن أساس آخر وهو وصول الفعل إليه بالواسطة كما ذكر المتقدمون من النحويين. وهذا الأساس المنهجي وهو الحاجة إلى الواسطة مع المفعول معه ذكره الرضي في تقديم المفعول له على المفعول معه مع علمه بأنّه أساس عام يشمل المفعولات المقدَّمة على المفعول معه. قال : ((يصل إليه الفعل بواسطة الواو، بخلاف سائر المفاعيل))[٤٩].

---

(٤٦) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٩٦.

(٤٧) المصدر نفسه : ١/ ٢٩٦.

(٤٨) المصدر نفسه: ١/ ٢٩٦.

(٤٩) المصدر نفسه: ١/ ٢٩٦.

Scanned with CamScanner

٥- أبو اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)

نظر الشاطبي إلى منهجية ابن الناظم في تقديم المفعول به على المفعولات الأخُر مبيّنًا سبب تقديمه بأنّه ((لا ينصبه كلُّ فعل، ولأنّه متعلّق بأحكام الفاعل من جهة رفعه إذا ناب عن الفاعل، ومن جهة حصول الفائدة به كحصولها بالفاعل على الجملة، ومن أجل أنّ الفعل يقتضيه بمعناه كما يقتضي الفاعل، فلذلك أفرد المفعول به عن غيره من المنصوبات))[٥٠]. ورتّب المنصوبات على النحو الآتي: المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول من أجله، والمفعول معه... ولكنه تابع ابن الناظم في ترتيبه، فيرى أساس تقديم المفعول المطلق هو قربه من الفعل، فهو((أقرب هذه المنصوبات إلى الفعل؛ لأنّه مشتقٌّ منه، والفعل دالٌّ عليه بحروفه؛ إذ الفعل له دلالتان : دلالة بحروفه، ودلالة بصيغته. ودلالة الحروف أقرب إلى المصدر من دلالة الصيغة، فابتدأ به))[٥١].

ثم انتقل إلى المفعول لأجله بعد المفعول المطلق مخالفًا ترتيب من سبقه من النحويين. جاعلًا التماثل في المصدرية أساسًا لمجيئه مباشرة بعد المفعول المطلق، فكلاهما مصدر، وتأخّر عنه من جهة اختلاف نصبه عن نصب المفعول المطلق((وإنّما أتى بعد المصدر؛ لأنّه إنّما يكون مصدرًا، فكأنّه نوع منه، لكنه فصله من باب المصدر، فدلّ على أنّه ليس بمنتصب على ما انتصب عليه نوع المصدر، وإنّما هو منصوب على إسقاط الجار، فالواصل إليه الفعل

---

(٥٠) المقاصد الشافية: ١/ ٢١٢.

(٥١) المصدر نفسه: ١/ ٢١٢.

Scanned with CamScanner

الأول ، لا بمعناه فقط، بل بلفظه ومعناه))[٥٢]. ثم ذكر المفعول فيه ويشمل الزمان والمكان ((لاتحاد أحكامهما في الأكثر))[٥٣]. وبعده ذكر المفعول معه دون أنْ يشير إلى أساس تأخيره عن المفعولات.

٦- أبو الحسن علي بن محمد الأشمونيّ (ت٩١٨هـ)

ذكر الأشمونيّ منهجية ابن مالك في دراسة المفعولات، وحدّد أسس تواليها في منظومته، فأشار الأشمونيّ إلى تقديم المفعول به على المفعولات الأُخر في ألفية ابن مالك بقوله : ((وتقديمُ المفعول به لم يكن على سبيل القصْد، بل على سبيل الاستطراد والتبعية))[٥٤]. وهذا الاستطراد خروج عن المنهجية العلمية التي تضع الموضوعات في مكانها الصحيح. أمّا تقديم المفعول المطلق على المفعولات فهو تقديم بالوضع على أساس كونه المفعول الحقيقي للفاعل بخلاف المفعولات الأُخر التي يُطلق عليها مفعولاً بتقييده بحرف الجرّ[٥٥].

وبيّن أساس تقدّم ابن مالك للمفعول له على المفعول فيه؛ ((لأنّه أدخلُ منه في المفعولية، وأقرب إلى المفعول المطلق، بكونه مصدرًا))[٥٦]. وتابع النحويين المتقدمين عليه في أساس تقديم المفعول فيه على المفعول معه وهو عدم وجود واسطة بينه وبين فعله، وأضاف أساسًا آخر وهو التلازم بين المفعول المطلق والمفعول فيه، فـ((لقربه من المفعول المطلق؛ بكونه مستلزمًا

---

(٥٢) المقاصد الشافية: ١/ ٢٦٧.
(٥٣) المصدر نفسه: ١/ ٢٨٣.
(٥٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٠٩.
(٥٥) ينظر : المصدر نفسه: ٢/ ٢٠٩.
(٥٦) المصدر نفسه: ٢/ ٢١٥.

Scanned with CamScanner

له في الواقع؛ إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان، ولأنّ العامل يصل إليه بنفسه، لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه))[٥٧]. ونفهم من هذا الأساس المنهجي مع قرينة "بخلافه" أنّ المفعول معه يتأخّر عن المفعول فيه لبعده عن المفعول فيه؛ إذ لا ملازمة بينه وبين المفعول المطلق؛ لأنّ الحدث في المفعول المطلق لا يحتاج إلى مصاحب دائمًا، ويحتاج العامل إلى حرف جرّ للوصول إلى المفعول معه.

نتائج البحث

أسّس النحويون منهجية واضحة في تأليف مصنفات النحو العربي أسهمت في ضبط تسلسل موضوعات النحو واستقامة سير التفكير النحوي؛ لأنّ لها أسسًا من طبيعة الموضوعات النحوية. ولتلك الأسس المنهجية دلالات إقناع لتلقي تفاصيل محتويات الدرس النحوي، ولها حوافز عقلية تُثير الذهن في البحث عن الانسجام الموضوع وترابطه في المصنفات النحوية، ففي موضوع المفعولات اشتغل النحويون على بناء أسس وأصول تنتظم عليها دراسة هذا الموضوع، ويُفهم منها المعطيات الآتية :

١- ضرورة تحديد الأسس المنهجية للدرس النحوي، وهذه الضرورة تسري إلى الدرس اللساني الحديث لدى أيّ باحث.

٥٧ - المصدر نفسه : ٢/ ٢١٧.

Scanned with CamScanner

٢- تكتشف أسس المنهج من صميم الموضوع المدروس، ومن خصائص مكوناته اللغوية، ومن العلاقات الدلالية والمنطقية بين تلك المكونات.

٣- يمكن الاكتفاء بأساس منهجي جامع لخريطة البحث النحوي أو استكشاف أكثر من أساس منهجي ضابط لترتيب مكونات الدرس النحوي.

٣- المفعولات مفهوم عام جامع لكلّ مفعول في النحو العربي. وتقع تحته خمسة مفعولات، فتبدأ منهجية التأليف بالمفعول المطلق؛ لقرب دلالته من المفهوم العام؛ لأنّه غير مقيّد بحرف جرّ. فكما أنّ المفعول غير مقيّد بقيد كذلك المفعول المطلق غير مقيّد، ولكنّه يختلف عن المفعول(المفعولات) بقيد الإطلاق عندما يوصف المفعول بالمطلق. فضلًا عن تجلّي حقيقة المفعولية فيه دون غيره من المفعولات.

٤- تأتي المفعولات الأُخر بعد المفعول المطلق؛ لأنّها مقيّد بحرف جرّ، ولكلّ واحد منها مرتبة في هيكلية البحث النحوي على أساس معين : فالمفعول به؛ لأنّه غاية للفعل عنده ينتهي، ويتمّ المعنى به، ثم المفعول فيه؛ لأنّ الاستعمال اللغوي يفرض ملازمةَ المفعول فيه للفعل، فكلّ فعل يقع في زمان أو مكان. ثم يأتي المفعول له بعد المفعول به على أساس لغوي، وهو الشبه بالمفعول به، فالعامل فيه ليس فعله مثل المفعول فيه. ثم ينتقل البحث إلى المفعول له؛ لأنّ الفعل لا يقع من عالم به إلا لغرض، فقدّمه على المفعول معه؛ لأنّ الفعل ينفرد به فاعل واحد من غير أنْ يشاركه فيه مشارك، وتنتهي سلسلة المنصوبات بالمفعول معه؛ لأنّه يعمل فيه الفعل بواسطة واو المعية.

Scanned with CamScanner

٥- إنّ تقديم المفعول به قبل المفعول المطلق وإلحاقه بالفاعل ليس له أساس علمي صحيح؛ لأنّ مفهوم المفعول ينطبق عليه، ولا ينطبق عليه مفهوم الفاعل أو نائب الفاعل؛ وعندما يتحوّل من مفعول به إلى نائب فاعل يخرج من دائرة المفعولات، ويدخل في دائرة الأسماء المرفوعة، فتنقطع صلته بالمفعولات.

٦- يمكن إجراء التأسيس المنهجي على جميع مفاصل النحو العربي، وجزئياته الصغرى، فنبحث عن الأسس المنهجية في تقسيم المفاهيم النحوية كلّها بدءًا من الكلمة وأقسامها والإعراب وأقسامه والبناء وأقسامه، ثم الأسماء المرفوعات وأقسامها ثم الأسماء المنصوبات وأقسامها ثم الأسماء المجرورات وأقسامها، وبعدها ننتقل إلى تقسيم الأفعال وكذلك الحروف. ونجد في كلّ ذلك إشارات لدى النحويين يمكن تشكلها في أسس تفصيلية لبناء هيكلية التأليف النحوي العربي بعد معالجة الخلاف النحوي فيها، ليستقرَّ النسق المنهجي التفصيلي للنحو العربي على أسس صحيحة.

المصادر والمراجع:

- الأصول في النحو العربي - محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، لبنان ط٣. ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.
- التعريفات –علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، ط ٢، لبنان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك - أبو الحسن علي بن محمد الأشمونيّ (ت٩١٨هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي، ط١، لبنان١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

Scanned with CamScanner

- شرح الرضي على الكافية - محمد بن الحسن الإستراباذيّ (ت٦٨٨هـ) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قان يونس، ط٢، ليبيا ١٩٩٦م.
- شرح اللمع - ابن برهان العكبري عبد الواحد بن علي (ت٤٥٦هـ) تحقيق د. فائز فارس. ط١، الكويت ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
- شرح اللمع لابن جني - أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني(٤٤٢هـ) تحقيق د. فتحي علي حسانين. دار الحرم للتراث، ط١، مصر ٢٠١٠م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب – أبو عمرو جمال الدين عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر. مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، السعودية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الضروري في صناعة النحو- أبو الوليد بن رشد (ت٥٩٥هـ) تحقيق ودراسة د. منصور علي عبد السميع. دار الصحوة، ط١، سورية ١٤٣١هـ -٢٠١٠م.
- فيض نشر الانشراح من طيّ روض الاقتراح – محمد بن الطيّب الفاسيّ. تحقيق وشرح د. محمود يوسف فجّال. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث. ط٢، الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.
- كتاب الإيضاح – أبو علي الحسن بن أحمد النحوي (ت٣٧٧هـ). تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط١، لبنان ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني – الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت٥٣٩هـ) دراسة وتحقيق د. علاء الدين حمويّة. دار عمار، ط١، الأردن ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م .

Scanned with CamScanner

- كيف تكتب بحثًا أو رسالة "دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه – د. أحمد شلبي. مكتبة النهضة المصرية، ط٦، مصر١٩٨٦م.
- المعجم الفلسفي – د. جميل صليبا. دار الكتاب اللبناني، (د: ط)، لبنان ١٩٨٢م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية – أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) تحقيق د. عيّاد بن عيد الثُبيتي. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. ط١، السعودية ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧م.
- المقرب – علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري. ط١، العراق ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.
- المنهج النحوي في نماذج من الرسائل الجامعية العربية - المفهوم والإشكالات. د. أحمد رسن. مجلة العميد ، مجلد ١٣. العدد ٥٠، ١٤٤٥هـ -٢٠٢٤م.

Scanned with CamScanner